

منكوبة لما يترتب على هذه النكبة من إجراءات وخطط وبرامج استعجالية، نتمنى أن تكون سرعتها كسرعة البرق وعودها ملموسة وجهودها مضاعفة وتعويضاتها تنسي المنكوبين همهم وحيرتهم وتيههم.

وفي الأخير، أثنى الجهود التي تبذلها الحكومة وعلى رأسها السيدان رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة. كما أثنى الجهود التي تبذلها وزارات الداخلية والسكن والتربية والتعليم وأنه بها، وأخص بالذكر وزارة التضامن الوطني وعلى رأسها السيد الوزير الذي بذل وببذل جهدا جبارا في هذا الإطار، دون أن أنسى جهود وإخلاص السلطات المحلية والعسكرية التي عكفت ووقفت في الليل والنهار وبالعشي والإبكار رفقة المنتخبين الوطنيين والمحليين، حيث تمت مواجهة الوضع بالرغم من ضعف الإمكانيات المتاحة.

كما يشرفني، نيابة عن مواطني ولاية عين تموشنت الذين أتشرف بتمثيلهم في هذا المجلس الموقر، أن أتقدم إلى إخواني أعضاء المجلس الشعبي الوطني بأخلص التشكرات على ما أبدوه من تعاطف مع منكوبي هذه الولاية سواء بانتقالهم إلى عين المكان أو بما عبروا عنه من عبارات المواساة والتعزية.

سيدي الرئيس، وفقكم الله لما فيه خير البلاد والعباد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الرئيس: شكرا للسيد بن يوسف زواني، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد حويشي.

السيد محمد حويشي: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة نواب الشعب،

السلام عليكم.

ومن هنا أقترح، سيدي الرئيس، بناء 6500 سكن في هذه المناطق المنكوبة، علما أنه يوجد منكوبون دون زلزال، وقفت على حال الكثير منهم من خلال معاينتي لهذه الولاية.

سيدي الرئيس، إن احترام الإجراءات الوقائية ضد الكوارث الطبيعية أصبح أمرا لا مفر منه ينبغي فرضه وتجسيده والاهتمام به، ذلك أن الزلزال الأخير كشف لنا المباني المغشوشة التي لم يمض على بنائها سوى سنوات قلائل. وأرجع ذلك إلى آفات الغش والرشوة وقلة المراقبة التقنية من أصحابها. ومن هذا المنبر، أوجه نداء إلى كل من وزارتي التهيئة العمرانية والسكن لتعطيا تعليمات صارمة متبوعة بمراقبة صارمة حتى تكون البناءات منجزة وفق المقاييس المعروفة، لأن الأصل هو أن تخرج البناءات التي أنجزت بعد سنة 1962 سالمة من هذا الزلزال الذي بلغ 5,8 درجات على سلم ريشتر.

سيدي الرئيس، أقترح على سيادتكم في ظل هذه النكبة ما يأتي:

1 - تحويل السكنات الترقية إلى سكنات اجتماعية وكذلك سكنات الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، لأنه يستحيل أن تبقى هذه السكنات خاوية وإخواننا في الخيام يعانون قساوتها. فقد مرت على هذه السكنات ثلاث سنوات ولم يسكنها أحد لشدة غلاتها.

2 - تعويض الذين تعرضت متاجرهم للتحطيم وإعفاء أولئك الذين تضرروا من مغادرة زبائنهم للأحياء التي كانوا يسكنونها من دفع الضرائب.

3 - فتح صندوق يحاكي صندوق ولاية الشلف.

4 - كما أقترح على السيد وزير الشؤون الدينية أن يحدو حذو وزارة التضامن في فتح حساب خاص للمحسنين بهدف إعادة بناء ستة (06) مساجد تضررت من هذا الزلزال وترميمها.

سيدي الرئيس، لكم أثلج صدورنا إعلان منطقتنا منطقة

يعد مجرد تسكين لآلام وأمراض طال أمدها، فتوسيع المساحات أو شبكة الري يبقى مجرد تسكين - كما قلت سابقا - في ظل غياب الحل لمشكل العقار. بالإضافة إلى هذا يعد استقرار الفلاح وإعطاؤه الثقة من الشروط الأساسية للنهوض بهذا القطاع ودون هذا يبقى كل مشروع ناقصا ودون الغاية المنتظرة منه.

السيد رئيس الحكومة، فيما يخص التضامن الاجتماعي الذي أراه في ظل التحولات الاقتصادية التي كانت لها تأثيرات سلبية على حياة المواطنين، لاسيما في المناطق الداخلية ومنها بالتحديد ولاية النعامة التي تعرضت في الآونة الأخيرة لعاصفة ثلجية أثرت بشكل كبير على العالم الرعوي وبينت أن التضامن الوطني لم يرق إلى المستوى الذي تفرضه هذه التحولات، لقد أدت هذه العاصفة إلى وفاة خمسة أشخاص وضياع ما يزيد عن 28.000 رأس من الثروة الحيوانية وهدم العديد من المساكن. ورغم حجم الكارثة فإن تحرك السلطات المركزية لم يلاحظ في الميدان إلا بعد مرور شهر حيث زار الأمين العام لوزارة الفلاحة المنطقة.

أبهذه الكيفية نتحدث عن التضامن؟ والأكثر من هذا أن السيد الأمين العام للوزارة، الذي كان ينتظر منه المتضرر أن يحمل معه بشائر تخفيف المعاناة، جاء يحمل في حقيبته اقتراح قروض للمتضررين! فهل بالقروض نحمي الثروة الحيوانية ونخفف العبء عن المواطنين؟ وهل بالقروض نجسد التضامن مع المتضررين من أبناء الوطن في أي منطقة كانت؟

إن سكان هذه الولاية المتضررة ينتظرون من الحكومة التفاتة شجاعة وواقعية، خاصة وأنها تعد من أهم الولايات التي تمون السوق الوطنية باللحوم الحمراء باعتبار أن جل السكان يبذلون جهودا كبيرة في تربية المواشي التي تعد ثروة هامة.

وفي الختام أود أن أقول: إن فعالية أي برنامج لا تكمن في مدى أهمية الأهداف التي يرسمها ودقتها بل تتجسد

يأتي نقاشنا برنامج الحكومة في ظل معطيات سياسية واقتصادية واجتماعية متميزة، أهمها هو دخول الجزائر، بعد استفتاء 16 سبتمبر، عهد الوثام والمصالحة.

وإذا كنا في هذا المقام نشيد بالإجراءات الشجاعة التي اتخذها فخامة رئيس الجمهورية في مجال استرجاع الأمن والاستقرار والطمأنينة لكل الجزائريين والجزائريات، فإننا نأمل أن تكمل هذه الإجراءات والجهود على صعيد الواقع بكل ما لهذا الشعب من آمال وطموحات.

يمثل استرجاع السلم وتحقيق الوثام والمصالحة الطريق إلى استعادة هيبة الدولة وكرامة المواطن.

فلا يمكن البلاد أن تتطور دون سلم ولا يمكن القائمين على التسيير في كل المجالات تحقيق أي تطور أو رسم أي هدف. إنه مفتاح كل نهضة وأداة كل تطور أو ازدهار أو تقدم.

ومن هذا المنطلق، ومن خلال الاستماع إلى عرض السيد رئيس الحكومة، وتصفح كل ما ورد في المشروع المطروح علينا للنقاش والإثراء، يمكن القول - في اعتقادي - إن أولوية الأولويات في تحقيق التنمية الشاملة في بلادنا تبقى الفلاحة دون منازع.

وقبل أن أتحدث عن هذا الموضوع، لا بد من تسجيل الملاحظة العامة الآتية:

إن برنامج الحكومة المعروف علينا، رغم علاقته العضوية بالبرنامج الانتخابي للسيد رئيس الجمهورية، جاء في شكل بيان سياسي خال من الأرقام والآجال والوسائل.

لهذا تبقى إمكانية مراقبته ومتابعته من الهيئة التشريعية - طبقا لمواد الدستور - صعبة إن لم تكن مستحيلة.

وأعود إلى موضوع الفلاحة فأقول: إن ما ورد في البرنامج

الماضية. تلك الرؤية التي زكاهها مرتين على التوالي الشعب الجزائري.

إن الأوضاع الحالية التي تمر بها البلاد وما يميزها من بداية استتباب الأمن والاستقرار الملحوظين وإعادة اكتساب الجزائر لمصداقيتها على المستويات الجهوية والقارية والدولية، نتيجة التحركات الحثيثة التي قام بها فخامة رئيس الجمهورية على أكثر من صعيد لشرح الأوضاع الحقيقية للجزائر التي انجرت عن الأزمة وتوضيح نوعية مسبباتها وإشعار شركاء الجزائر بعزم الدولة على اجتياز هذه العقبة ووفق منظور ومسار جديدين يعتمدان -بالأساس- على مواصلة التقويم الوطني بتجديد الأساليب والمناهج وبالتعامل الذكي والواعي مع مقتضيات الساعة على الأصعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

سيدي رئيس الحكومة المحترم، إن مضمون الوثيقة، الذي تفضلتم أول أمس بعرضه على هذا المجلس الموقر، يحتمل -كما لا يخفى عليكم- قراءات مختلفة ستطلعون عليها من خلال استماعكم وإصغائكم إلى مداخلات السيدات والسادة النواب المحترمين، وذلك لاختلاف الانطباعات التي تركتها قراءة برنامج حكومتكم وتحليله، وكذا الملاحظات التي يتعين علينا في هذا المقام ومن موقعنا هذا أن نبديها للاعتبارات التي أشرت إليها سلفا.

سيدي رئيس الحكومة المحترم، ستمحور مساهمتي في هذا النقاش حول نقاط ثلاث اعتبرت أساسية لما تكتسيه -حسب وجهة نظري- من بالغ الأهمية وجديرة بتركيز التفكير والتحليل فيها.

فأرى أن تفضيل الخيار المنهجي، الذي اعتمده الحكومة في برنامجها، لم يأت، بتاتا، من باب العفوية أو الصدفة بل يستجيب على ما أعتقد، لمتطلبات عديدة، منها على سبيل المثال لا الحصر ضرورة إعطاء هذه الوثيقة المضمون والصيغة والشكل المناسبين لما هو متعارف عليه دوليا في البرلمانات الأجنبية حيث تقدم عادة، مثل

في شكل المتابعة له والصرامة في الميدان الذي يعطيه الدعم والمساندة الشعبية التي تبقى هي مفتاح كل ثقة أو مصداقية. وهذا ما يتطلع إليه ويحلم به الشعب، فهل يكون برنامج حكومة السلم والمصالحة بداية هذا الطريق؟

إنه أمل كل الجزائريين والجزائريات فلا تخيبوه. وفقكم الله والسلام عليكم.

الرئيس: شكرا السيد حويشي، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد بشير بويجرة مع إضافة ثلاث دقائق إلى وقته من حصة الكتلة.

السيد أحمد بشير بويجرة: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،

سيدي رئيس الحكومة،

سيدي وزير الدولة وزير العدل،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

السيدات والسادة الصحفيين،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي رئيس الحكومة المحترم، شاءت الصدفة أن يتزامن هذا اللقاء بين الحكومة الجديدة وأعضاء هذا المجلس الموقر مع حلول سنة جديدة وقرن جديد وألفية جديدة تحمل في طياتها تحديات كبرى، كان الحظ والفتنة الفاتكة لرئيس الجمهورية أن أدركها حقيقة الإدراك. وتجلى ذلك بكل وضوح من خلال خطبه وتدخلاته العديدة قبل انتخابه على رأس هرم السلطة في البلاد وبعده وفي مناسبات وعبر محطات تاريخية عديدة أثناء السنة المنصرمة.

ولقد شرفتم أخيرا بقيادة الطاقم الحكومي الجديد لتجسيد المبادئ الفلسفية والأفكار الجوهرية التي تركز عليها الرؤية الجديدة لإخراج الجزائر تدريجيا وبصفة نهائية من الأزمة الخانقة التي أقحمت فيها طيلة العشرية

ج - اجتياز الخطاب الحكومي الجديد للعوائق التحريرية التقليدية وتحرره من شوائب الماضي بتحريره الصراحة المسؤولة، بالرغم من مرارتها وصعوبة تقبل تبعاتها ومخلفاتها، الأمر الذي يدفعنا طبيعياً، إلى طرح التساؤل الذي يراود الكثير ممن تابعوا مضمون هذه الوثيقة في هذا الظرف بالذات واطلعوا عليه، فيألى أي حد يمكن قياس مدى مطابقة هذا البرنامج للبرنامج الرئاسي؟ وكيف يمكن ذلك؟ خاصة وأن السيد رئيس الجمهورية أقر بنفسه في مجلس الوزراء الأخير أنه ما تزال قضايا وانشغالات تحتاج إلى المزيد من التمحيص والتدقيق في التصور والطرح الحكوميين مما يجعلني -على غرار غيري- في هذا المجلس الموقر أوجه إلى سيادتكم الموقرة السؤال الآتي: كيف تنوون عملياً، التكفل بتغطية هذه المسافة النقدية النسبية بين مشروع الوثيقة الحكومية المعروضة علينا اليوم والانشغال السامي لفخامة رئيس الجمهورية؟

سيدي رئيس الحكومة المحترم، لعل ما يبرر التعبير عن هذين السؤالين اللذين وردا أنفاً يكمن بذاته في طبيعة التشخيص البارد ودون مجاملة - على ما يبدو- الذي قامت به حكومتكم لمواطن الضعف والقوة وكذا القدرات والإمكانات التي تتمتع بها الجزائر ومن ثم نوع من الصعوبات التي تعترض البلاد حالياً وربما مستقبلاً، لترشيد استغلال بعض الموارد وحسن توظيف الترتيبات المرتقب تطبيقها ميدانياً في بعض المجالات الحيوية والحساسة. ولعل ما سيساعد حكومتكم على تحقيق ما تبتغيه واكتساب ثقة الشعب هو مدى حرصكم على تجسيد الترقية المنشودة لعلاقات جديدة بين الحكام والمحكومين، وما يترتب على ذلك من رعاية ومتابعة تطبيق المقتضيات النوعية لضمان سلامة هذه العملية السامية وديمومتها.

إن تكريس دولة القانون حتمية لا مفر منها. وما المبادئ والعوامل الجوهرية التي أشرتم إليها في تصور الحكومة لهذا المطلب، كاحترام الفصل بين السلطات وضرورة تطوير الذهنيات والاهتمام أكثر بحماية إطرار الدولة

هذه الوثائق على شكل تصليح للتوجهات الكبرى التي تنوي الحكومة تجسيدها خلال فترة زمنية معلومة في المجالات المختلفة من الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للبلاد.

إن عدم تقييد حكومتكم برزنامة مفصلة لنشاطها المستقبلي، وبأهداف قطاعية مرقمة، واكتفاؤها بالتعبير عن نوايا جريئة لأسلوب معالجة أوضاع البلاد، وتقويمها لتطويق أهم مظاهر الأزمة، يمنح مختلف الدوائر الوزارية هامشاً كافياً من الحرية لضبط الآليات واعتماد المرونة الملائمة في تطبيق التوجهات الكبرى التي تضمنها هذا البرنامج في ظل الحرص الذي أعلنت عنه رسمياً سيادتكم، على الوفاء بضرورة الترجمة الفعلية والفعالة لجوهر أفكار المشروع الرئاسي لإخراج البلاد من دوامة هذه الأزمة.

سيدي رئيس الحكومة المحترم، لقد تميز أيضاً برنامج حكومتكم بإبداعات نوعية تجلى أهمها فيما يأتي:

أ - موضوعية الطرح الجديد لمسعى إنقاذ البلاد من ويلات الأزمة المتعددة الأوجه التي تتخبط فيها، وتقويم الأوضاع بتجديد أساليب ومناهج التكفل بشؤون الدولة والشعب.

ب - الاهتمامات والأفكار الجديدة المعبر عنها صراحة ولأول مرة في وثيقة حكومة رسمية بتفاصيل إضافية وفي قالب منسجم يوحي بذاته أن هذا الإحداث لم يكن وليد الاستجابة المناسبة لتلميح الخطاب السياسي الرسمي وعصرنته بل يبدو في اعتقادي، نابعا من وعي وإدراك عميقين بضرورة بل وأكثر من ذلك بالزامية مواكبة التحولات الكبرى التي يتسارع حدوثها عبر العالم في كل يوم، وما تقتضيه الموضوعية من تكييف متواصل ومستمر لآليات الحكم ومناهجه وكذا أساليب استغلال كل الموارد المتاحة في البلاد وعلى رأسها الموارد البشرية.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة،
السادة الوزراء،
السيدات والسادة النواب،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تعتبر مناقشة برنامج الحكومة حدثا بارزا؛ لأنه يعكس تصورا شاملا للأزمة الجزائرية بكل أبعادها وي طرح مخططا متكاملا للنهوض بهذه الأمة نحو مستقبل واعد ومشرق مليء بالتحديات والصعاب في ظل تقدم علمي وتكنولوجي هائل ما فتى يزيد من اتساع الهوة بين الدول المتقدمة والدول التي ما تزال في طور النمو.

ولدى اطلاعي على برنامج الحكومة سجلت جملة من الملاحظات العامة ومجموعة من الاقتراحات في بعض القطاعات.

أولا: الملاحظات:

1 - يعتبر هذا البرنامج بيانا سياسيا للحكومة أكثر منه لبرنامج الحكومة لخلوه من الآجال والأرقام ووسائل التنفيذ وآلياته.

2 - إنه برنامج طموح يحتاج إلى إمكانيات أكبر لتحقيقه على أرض الواقع.

3 - إنه برنامج قائم على تصور اقتصادي مالي أكثر منه اجتماعي، وبتخوف من انعكاساته وآثاره على الجبهة الاجتماعية.

إننا نعبر من أعماق قلوبنا بصدق عن ارتياحنا للقرار الجريء والشجاع والبناء الذي اتخذته فخامة رئيس الجمهورية المفدي بالعفو الشامل، الذي نثمنه إشادة بقانون الوثام المدني ودعمه له وحقنا للدماة وحماية لأرواح الأبرياء وإرساء لدعائم الأمن والطمأنينة في نفوس أبناء الشعب عبر أرجاء الوطن.

وخدماتها، إلا مؤشرات كفيلة بضمان استقرار المؤسسات وتفعيل أداءاتها الميدانية، خاصة وأن الإدارة "العمود الفقري للسلطة التنفيذية" كما ورد في الوثيقة، باختلاف مواقعها، هي بأمس الحاجة إلى أن تدرك نهائيا أن ترقية دورها ومصالح أصحابها متوقفة اليوم أكثر من أي وقت مضى على مراجعة أساليب تعاملها مع المواطنين وعلى تحسين خدماتها. ولن يتأتى ذلك إلا بالسهر على تطوير الذهنيات والسلوكات المدنية المتحضرة النابعة من أصالتنا، ومن تكوين الأعوان الإداريين في كل المستويات. ومن ثم فإن ترقية ثقافة إدارية جديدة جزء لا يتجزأ من ثقافة الدولة التي ينبغي تطويرها في مستويات أخرى من هرم السلطة.

ولا يفوتني في هذا المجال أن أنه بنية حكومتكم في وضع الإمكانيات والوسائل الملائمة تحت تصرف هيئات الدولة للرقابة بمختلف أنواعها في هرم السلطة، لتمكينها من أداء مهامها على الوجه الأكمل، وكذا بإعلانكم عن ضرورة إخضاع الإدارة في كل المستويات بصفة فعلية ومنتظمة لرقابة مزدوجة -داخلية وخارجية- لنشاطها لتقييم دائم لنجاعته، وقاية من الانحرافات وصيانة لمصالح الدولة وحقوق المواطنين لإحداث ديناميكية جديدة في التعامل والممارسة الإدارية.

أما فيما يتعلق بقطاع العدالة فسأكتفي بقول: إن ثقتي في خبرة أعضاء اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة وفي كفاءتهم كبيرة وفيمن أوكلت إليه المهمة السامية للإشراف على هذا القطاع من الفريق الحكومي الجديد أكبر، على آمال مشروعة معلقة من كافة المواطنين والمواطنات أن تنجر -فعلا- عن هذه العملية المرتقبة لتقويم أوضاع هذا القطاع وإصلاحه من أجل تحقيق العدل...

الرئيس: شكرا السيد أحمد بشير بويجرة، وأحيل الكلمة إلى السيد ميلود مزيان.

السيد ميلود مزيان: بسم الله الرحمن الرحيم.

الاعتناء بهذه الفئات في إطار تضامني عام، ولا بد من إعطاء الأولوية لترقية الهيئات والمنظمات والمؤسسات والجمعيات في إطار النفع العام.

وفي المقابل لا بد من حماية الطبقة الوسطى من الانهيار والزوال، لأنها ضامن الاستقرار والتماسك الاجتماعيين.

أما في مجال الثقافة فقد عانت الثقافة في الجزائر من التهميش والتزييف، وقد أهمل البعد الثقافي ولم يدمج في مسار التنمية، وأصبح ملحا علينا تصحيح مفهوم الثقافة ليتسع إلى كل ألوان نظام الحياة في إطار منسجم مع قيم المجتمع وأفكاره وتأسيس ثقافة متفتحة على تراثها وعلى الثقافات الأخرى بكل تنوعاتها من خلال:

- 1 - ترقية التراث الثقافي الوطني وإخراجه من دائرة النسيان.
- 2 - إعادة الاعتبار إلى الفنان والمثقف، ماديا ومعنويا.
- 3 - تشجيع الإبداع الثقافي وتكريم المبدعين.
- 4 - تطوير حركة الكتاب وتسهيل الاستثمار في ميدان النشر والتوزيع.
- 5 - مساعدة الجمعيات الثقافية والنوادي العلمية على نشر الثقافة في أوساط المواطنين.

وفيما يخص مجال الإعلام والاتصال، فلا بد من إيلاء أهمية خاصة للمجال الإعلامي والمعلوماتي حتى نستطيع تحقيق التوازن المطلوب لمجتمعنا بين سائر المجتمعات. وإن التجربة الإعلامية التي أفرزتها حرية الصحافة والإعلام لجديرة بالتشجيع والاهتمام، وعليه نقدم الاقتراحات الآتية:

- 1 - فتح المجال أمام حرية النشر والإعلام.
- 2 - تعديل قانون الإعلام بما يتلاءم مع التعددية ويكرس الحريات الإعلامية ويحفظ حقوق الإعلاميين.
- 3 - تسهيل تداول المعلومات في إطار سياسة خبرية شفافة.
- 4 - إحداث التوازن الإعلامي من حيث النشر والتوزيع بين شمال الوطن وجنوبه.
- 5 - فتح وسائل الإعلام على المجتمع للتعرف على

إن السلم والوثام المدني ليس مجرد قانون وإنما هو ثقافة وسلوك، يتمثل في نشر ثقافة التآخي بين الجزائريين وفي إرساء قاعدة الحوار والتعايش في ظل الحفاظ على حقوق الإنسان والمواطنين.

إن الوثام الذي نهدف إلى تحقيقه يفرض علينا الاستفادة من التجربة والابتعاد عن سياسة المتاجرة والمناورة. كما أن معالجة هذا الملف ليست قانونية وإدارية فقط وإنما إرادية أيضا تتشعب بمعاني الصلح والتسامح لوأد الأحقاد والضغائن وطي الصفحات المظلمة واستشراف مستقبل مشرق للجزائر.

سيدي الرئيس، إننا نطمح إلى دولة جزائرية حديثة. ولذا فكل من النظام المدني الجمهوري التعددي والجيش العصري المحترف، والمجتمع المدني المنظم والفعال والاقتصاد الحر التنافسي والإعلام الحر والمتعدد والشفاف والإدارة العصرية المحايدة، والقضاء المستقل والعاقل، والجامعة المنتجة المؤثرة، عوامل لتحقيق الهدف المنشود في ظل منظومة تربوية متطورة تعكس فلسفة البرامج المعتمدة في نجاحها وديمومتها.

لا يمكن أن يكون الاقتصاد الحر والتنافسي في ظل نظام مصرفي منغلق وموجه، إذ لا بد من إدخال التغييرات اللازمة وفتح البنوك فعليا على القطاع الخاص والمنافسة. ولا بد من تثمين قيمة العمل والابتكار والمبادرة، واعتماد سياسة مائة عصرية وفعالة والعناية بموائئ الصيد وتكنولوجيا الصيد البحري وتحقيق التوازن في المبادلات الخارجية. ولا بد من إصلاح الأجهزة التي يعتمد عليها الاقتصاد: كالجمارك والنقل... إلخ.

وعلى الصعيد الاجتماعي تسجل معاناة الفئات الاجتماعية المحرومة وبروز مظاهر الفقر والحرمان والنزوح الريفي بسبب الفقر والإرهاب وغيرهما...، بالإضافة إلى التشرذم والعاهات والطفولة المسعفة والشيخوخة غير المكفولة وانتشار البطالة وتدهور المستوى المعيشي وكثرة عدد المعاقين. مما يستلزم

الثروة الوحيدة التي تملكها الأمة. صحيح أن كل الثروات تزول أو تتجدد لكن العنصر البشري باق وهو ذرة المجتمع. هذا من جهة، ومن جهة أخرى إذا ألقينا نظرة سريعة على الأمم الأخرى - لا سيما التي مرت على حروب ومحن ومصاعب ثم أفلحت في النهوض ومنافسة الأمم المتقدمة- نرى أنها أعطت كلها مكانة لاثقة للعنصر البشري لأنه هو رأس المال. فعلى سبيل المثال، كانت من أولويات اليابان بعد الحرب العالمية الثانية الاهتمام بالطفل الياباني في سنواته الأولى، فسخرت أكبر إمكانيات الدولة لتحضير هذا الطفل لهذا القرن.

إن هذا الاختيار أو بالأحرى هذا الفحص الذي جعل هذا الاختيار حتمية يجب أن يجسد في الميدان حقيقة.

فما هو واقع شعبنا اليوم بعد العشرية الجهنمية التي عاشها؟ يقول تعالى: "وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين" صدق الله العظيم، إذن من قتل تغمد الله روحه أما من عاش هذه المجازر من قريب أو من بعيد فما عسانا أن نقوله عن حالته النفسية؟ وهل بإمكاننا الاعتماد على هذا الشعب وهو على هذه الحال؟

سيدي الرئيس، يقول المثل: "العقل السليم في الجسم السليم" لكن لا العقل سلم ولا الجسم سلم. فكم شوهت أجساد أبنائنا والمئات منهم معطوبون! وكم ممن اضطرت نفوسهم واختلت عقولهم!

سيدي الرئيس، لا بد أن نقف وقفة تأمل ونتفحص وضعيتنا جيدا، ولا بد من الاعتناء بهذه الشريحة عناية علمية لا شعوضية، ولا بد للبحث العلمي أن يعطي أولوية في بحوثه لترقية العنصر البشري إلى مستوى نفساني عال حتى يتمكن من خوض معركة الألفية الثالثة ومنافسة الغير.

سيدي الرئيس، إن أكبر إرهاب هو إرهاب المخدرات. فإضافة إلى كل ما عشناه من إرهاب جهنمي - وأمل كل جزائري هو أن ينطفئ نهائيا- ها نحن نعيش إرهابا آخر

الانشغالات والطموحات والواقع المعيش.

6 - إعادة تنظيم الاتصال المؤسساتي على النحو الذي يبرز رسالة الدولة من حيث إنتاجها ومن حيث توزيعها تجاه المواطنين، تطبيقا لمبدأ الحق في الإعلام.

7 - لا بد من العمل على وضع الاتصال في مأمن من النفوذ الحزبي، الأمر الذي سيضمن لوسائل الإعلام - لا سيما العمومية منها- وضعا مترنا بالنظر إلى مهام الخدمة العمومية.

8 - إعادة انتشار أنشطة البث الإذاعي لتغطية كافة التراب الوطني بالمحطات الوطنية، وجعل سياسة الإذاعات المحلية منسجمة مع الواقع الثقافي والإتصالي.

9 - ترقية تقنيات الاتصال العصري وأساليبه عن طريق التطبيق المنظم لسياسة تكوينية تشجع إنتاج برامج أصيلة وتخصصا تقنيا أكثر ملاءمة.

10 - تعبئة الحقول الإشهارية الموجودة داخل الاقتصاد الوطني قصد تمويل تطور الصحافة الوطنية. وهنا ينبغي الإسراع بقوانين الإعلام والإشهار وسبر الآراء.

وفي الأخير نتمنى لكم، سيادة رئيس الحكومة، ولطاقمكم الحكومي كل التوفيق في إنجاح مهمتكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الرئيس: شكرا السيد ميلود مزيان، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد تشيكو.

السيد أحمد تشيكو: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس المجلس،

سيدي رئيس الحكومة وطاقمه،

زملائي النواب،

السلام عليكم.

"خير الكلام ما قل ودل".

سينصب تدخل على محور أساسي في برنامجكم ألا وهو عنصر الموارد البشرية، التي تشكل على المدى البعيد

أن تعاد هيكله الاقتصاد الوطني على حساب الطبقات الفقيرة أو الأكثر حرمانا. وعليه يمكنني التطرق إلى ما يأتي:

تتحدثون، سيدي، عن الحماية الاجتماعية وحصرتموها في مؤسسات الضمان الاجتماعي وكأن هذه الهيئة هي الحل والمفتاح الوحيدان لكل المشاكل الاجتماعية في الوقت الذي تعيش فيه البيروقراطية والمحسوبية والتعقيدات المفرطة التي لاحد لها وعرقلة مصالح المؤمنين داخل هذا التنين أو الغول الذي تجده دوما مكشرا عن أنيابه في وجه المتعاملين معه، خاصة منهم البسطاء والضعفاء والمعوقين والمرضى منهم على وجه الخصوص. فماذا ستفعلون إذن تجاه هذه المعضلة التي تؤرق المؤمنين بالدرجة الأولى وترهق كاهلهم بسبب نقص الوسائل والتنظيم وقلة الإمكانيات ومحدودية الدخل وديون هذه الهيئة (الضمان الاجتماعي) الموجودة على ذمة القطاع الصحي العمومي، إضافة إلى الفساد الإداري وسوء التسيير والإهمال واللامبالاة والتصرفات غير المسؤولة من معدومي الضمير من ذوي النفوس المريضة داخل هذه المؤسسة الحيوية التي لها صلة وثيقة بالمواطن وشؤونه الحياتية اليومية؟ فقولوا لنا بربكم، معالي رئيس الحكومة ومعالي الوزير المكلف بالقطاع، ماذا أنتم فاعلون لإصلاح ما أفسده المخربون والعشوائيون، وهذه التراكمات وليدة السنين الطوال؟ نريد جوابا ملموسا مقنعا لاعتبارات رنانة خالية من كل معنى. كفانا وعودا ومخططات حبر على ورق أو تلاعبا بعبارات لفظية فقد شعبنا وارتوتنا منها حتى الثمالة. نريد أفعالا ملموسة لا مجرد ممارسات ترقيعية وترميمات ظرفية.

ورد في برنامجكم هذا، سيدي، أنكم سوف تضعون برنامجا لهذا القطاع أو ذاك، فقولوا لنا بربكم ما طبيعة هذا البرنامج على الأقل؟

لقد تشابهت علينا كثرة هذه البرامج، فزودونا بالحد الأدنى من الخطوط العريضة لبرنامجكم الطموحة هذه، وزودونا بأمثلة حية من الواقع المعيش وبنماذج قابلة للتطبيق.

هو آفة المخدرات التي ستهدم هذا الجيل إن لم نهتم به كل الاهتمام. وبالمناسبة وحسب النشرة الإخبارية لنهار اليوم، فقد ألقى القبض على عصابة بشواطئ بني صاف وبحوزتها 1685 كيلو غراما من المخدرات. فكيف يمكننا أن نبني مجتمعا والمخدرات تقذف إلينا من كل الجهات؟ ولقد نص برنامج الحكومة على التعاون الدولي وأنا واثق كل الثقة في النية الحسنة لبرنامجكم لكن لا بد من تعاون دولي شامل لضرب آفة المخدرات هذا (الإرهاب الحقيقي).

أخيرا، سيدي الرئيس، ولاية المدية من الولايات المتضررة من الإرهاب، ويوجد مشروع جزائري-إيطالي لإنشاء مركز أجهزة إعادة تربية الأعضاء حيث يسجل في الولاية وجود أكثر من مائة وأربعين (140) معوقا من ضحايا الإرهاب الذين تعرضوا للبتير، أتمنى أن يجسد هذا المشروع ميدانيا.

كما أتمنى كل النجاح لهذه الحكومة. والسلام عليكم.

الرئيس: شكرا السيد أحمد تشيكو، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد شهرة.

السيد محمد شهرة: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على النبي الأسعد الكريم.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،

سيدي رئيس الحكومة،

السادة معالي الوزراء،

زملائي النواب،

أيتها السيدات، أيها السادة،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

دون مقدمات فإن الخلاصة التي أود الوصول إليها من خلال الجانب الاجتماعي وغيره من المحاور الأخرى هي أن هذا البرنامج لا يجسد بالضرورة برنامج السيد رئيس الجمهورية ولا يستجيب لتوجهاته وطموحات شعبه، خاصة في المجال الاجتماعي وذلك عندما يقول: لا ينبغي

حوادث المرور. كل ذلك يجعل اعتماد قانون خاص بالمعوق من الدولة أمرا حتميا يصون حقوقه ويفرض واجباته. نسأل أيضا:

- لماذا يتم تهميش هذه الفئة دوما وباستمرار؟
- كيف توفقون ، معالي رئيس الحكومة، بين المحافظة على مناصب الشغل الحالية وتحسين القدرة الشرائية للعمال، التي كانت وما تزال -حسب الوقائع- مجمدة منذ سنوات وستبقى إلى إشعار آخر؟
- وكيف يطمئن المتقاعدون على مستقبلهم في الوقت الذي تكاد تتوقف، إن لم تكن توقفت فعلا، منحهم نتيجة الإفلاس والنهب المتعمد اللذين تعرض لهما صندوق معاشاتهم؟

هذه الأسئلة وغيرها لم يجب عنها هذا البرنامج وثقتي في معالي رئيس الحكومة أن يوليها التفاتة كريمة بتفضله بالإجابة عنها.

* الجانب الثقافي: لا أثر له في البرنامج بتاتا، إذ لم يشر إليه لا من قريب ولا من بعيد ومن حقنا أن نضع علامة استفهام ضخمة أمام هذا التغييب المقصود الفاضح والسافر لرافد من روافدنا الحيوية، الذي لا ينمحي ولا ينضب أبدا رغم كيد الكائدين، وتآمر المتآمرين. وبصفتي عضوا في لجنة الثقافة، فإنني أندد وبشدة بهذا التهميش الذي لا أجد له تبريرا.

* الصحة: القطاع الصحي عندنا، بمستشفياته ومصحاته ومختلف عياداته، يعاني هو نفسه ويلات الأمراض المزمنة فجسمه يزرع تحت وطأة أنين مرض عضال لاشفاء منه إلا بثورة عارمة تقلب الأمور رأسا على عقب وتعيد الأوضاع الصحيحة إلى نصابها، والبداية بالمسيرين في أعلى هرم السلطة فالأمر هام يتعلق بصحة المجتمع وأرواح المواطنين.

هذا من جهة ومن جهة ثانية لقد أهمل المشروع تكوين الأطباء واقتصر على المسيرين فقط، وكأن للطبيب في القطاع الصحي العمومي دورا ثانويا ذا أهمية زهيدة، بينما يعتبر الطبيب العمود الفقري...

بصراحة، معالي رئيس الحكومة، برنامجكم هذا الذي بين أيدينا يطغى عليه الطابع العمومي دون الخوض في الحد الأدنى من التفاصيل ولا أقول أدق التفاصيل. فعلى سبيل المثال لا الحصر، البرنامج -في نظر العبد الضعيف- خالي الوفاض من كل حماية اجتماعية حقيقية تطمئن إليها القلوب وترتاح لها النفوس. فباب السياسة الاجتماعية في هذا البرنامج عبارة عن ألفاظ جوفاء، وعبارات وجمل مبعثرة خالية من كل معنى، أو التزام بأي إجراء حقيقي واقعي ميداني ملموس لمعالجة هذا الجانب الحساس الذي يمس المواطن في الصميم خاصة ذا الدخل الضعيف أو عديم الدخل وهو الجانب الذي يتوقف عليه استتباب الأمن والاستقرار الاقتصادي والازدهار الاجتماعي. إذن أي برنامج هذا الذي سهرتم بشأنه الليالي إن كنتم فعلتم ذلك فعلا! يستطيع في رأبي أي مواطن عاد له زاد بسيط من لغة الضاد أن يعد برنامجا كهذا الذي أنفقتم بشأنه الساعات الطوال وجعلتمونا نتطلع إليه شوقا لمعرفة محتواه، إلا أننا نقدر جهودكم، ونتألم شفقة بكم لكن، ويا للأسف، خاب أملنا وضاع رجاؤنا. إنها عموميات متداولة بين الناس يعرفها العام والخاص. إنه برنامج سياسي أو ذو فلسفة سياسية، نعم، لكن ليس غير هذا. مادة هذا البرنامج لا تمت بصلة إلى لغة الخبراء والفنيين الاقتصاديين المتمرسين المهرة، التي يمكن الجزائر أن تفتخر بهم فتعول عليهم، هذا إن كانوا فعلا قد استشيروا أو أخذ بخاطرهم حتى لا نقول برأيهم. إذن كيف يمكن التكفل بانشغالات ذوي الدخل الضعيف والطبقات الأكثر حرمانا، التي لا ينبغي أن يتم أو يعاد هيكله الاقتصاد الوطني في غيابها أو على حسابها كما وعد بذلك السيد رئيس الجمهورية؟

ما موقع فئة المعوقين بكل أصنافها ضمن هذا البرنامج؟ وما محلهم من الإعراب منه؟ وبالمناسبة وحتى لا تفوتني هذه الفرصة ألتمس من معالي رئيس الحكومة أن يأمر بإعداد مشروع قانون خاص بالمعوق على غرار قانون المجاهد والشهيد ثم عرضه لاحقا على المجلس الشعبي الوطني، سيما وأن دائرة هذه الفئة اتسعت نتيجة الأعمال البربرية في العشرية الحمراء الأخيرة بالإضافة إلى تنامي

النصوص التنظيمية الصادرة يكتنفها النقص في مجالات تطبيقها.

فمثلا نجد، من بين المتضررين من الأعمال الإرهابية وخاصة منهم سكان الأرياف والبوادي، بعض الفلاحين ومربي المواشي قد أبيدت ثروتهم الحيوانية وسلبت ممتلكاتهم ولم يتلقوا التعويضات المادية من الجهات المعنية. وأنتم تعلمون ما تمثله تربية المواشي بالنسبة إلى سكان المناطق السهبية خاصة ولاية الجلفة التي عانت بدورها ويلات الإرهاب. ويحضرني في هذا المقام ذكر الخسائر التي لحقت بموالي ولاية النعامة إثر تساقط الثلوج في الفترة الأخيرة، والذين ينتظرون بدورهم التعويض عن خسائرهم.

سيدي رئيس الحكومة المحترم، يتطلب من الحكومة بذل جهود كبيرة لمواجهة العديد من المشاكل، خاصة تلك المطروحة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي والمتعلقة في مجملها بالإصلاحات الاقتصادية الشاملة في ظل مشكل المديونية الذي يعتبر في واقع الأمر أحد أهم العوائق التي تقف في وجه إعادة الهيكلة الاقتصادية وتكييف الاقتصاد الوطني مع متطلبات اقتصاد السوق.

هذا ويبقى بذل جهود كبيرة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي بتلبية الاحتياجات في ميدان التربية والتعليم وذلك بشورة إصلاحية شاملة لهذا القطاع الحساس، لما يلعبه من دور في تنمية القدرات الإنسانية وتحرير المبادرات الإبداعية في المجال العلمي والفكري.

كما ينبغي للعدالة، التي هي أساس نجاح الديمقراطية، أن تأخذ مكانتها الخاصة والتميزة.

ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أئوه بمبادرة فخامة رئيس الجمهورية بتنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة.

بالإضافة إلى ضرورة التفكير في قانون لحماية الأراضي

الرئيس: أعيد ما قلته سابقا، كل واحد حر في الإدلاء بالرأي الذي يناسبه في نقاش مضمون البرنامج، أما الإدلاء بالرأي في الأشخاص فهذا خارج عن إطار نقاش برنامج الحكومة. وعليه يرجى التقيد بالقاعدة، ويرجى من السيد شهرة ألا يلزمنا مرة ثانية إبداء ملاحظات على مضمون تدخله.

شكرا لك، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد العزيز حمام.

السيد عبد العزيز حمام: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،

سيدي رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي نواب الشعب،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

أبدأ تدخلي هذا بتمنيات الخالصة للسيد رئيس الحكومة، وطاقمه بالتوفيق والنجاح في أداء المهام النبيلة والثقيلة في نفس الوقت، قصد تحقيق الأهداف السامية التي يصبون إليها على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية.

ومن هذا المنبر أترحم على ضحايا الواجب الوطني، الذين ضحوا بأرواحهم من أجل إنقاذ الوطن من براثن الإرهاب الهمجى، بل إن تضحياتهم بأنفسهم أكبر وأعظم تضحية يقدمها الفرد لوطنه. ونجد أنفسنا مثقلين بحمل الأمانة التي تركوها بين أيدينا، فلنكن في مستوى تضحياتهم الجسام.

سيدي الرئيس،

وفي هذا الصدد، إنه لمن الضروري الشروع في تحضير قانون لما من شأنه حماية حقوق ضحايا الواجب الوطني وكرامتهم وتعويض ضحايا الأعمال الإرهابية، لأن

أصوات لتلقي اللوم والعتاب على المدرس والأستاذ ويحصر كل المشكل في ضعف المستوى، فتثار الهمم وتشهد العزائم بتنظيم الندوات والملتقيات ومراجعة البرامج والمحتويات دون مراعاة الجوهر المتمثل في الطفل رجل الغد ومربيه.

ويعد تطبيق الإصلاحات المقصودة، تظهر النتائج عكسية فيزداد المستوى ضعفا والتسرب المدرسي عددا والبطالة حدة، وكأننا بهذه السياسة نسعى إلى تكوين بطالين محترفين.

فإذا كان المعلم بحاجة إلى تكوين مستمر لمواكبة المستجدات و لتجديد معلوماته، وإن كان المعلم بذاته يطالب بذلك فعلى من تقع المسؤولية في ضعف مستواه؟ أعتقد أن كل المسؤولية تقع على القيادة السياسية التي تعمل على تكوين مناضلين سياسيين. قد يكون الأمر مفهوما لو انحصر هذا الضعف في العشرية الأولى بعد الاستقلال لكن الدوام على هذا الحال يعطي لها معنى آخر، وإلا فلماذا أغلقت العديد من المعاهد والمدارس العليا لتكوين المعلمين والأساتذة من ذوي المستوى العالي والرفيع؟

ولماذا نطالب المعلم بالمستوى، فهذا من حق أبنائنا؟ لكن لا ننسى أن السبب في ضعفه يرجع أساسا منذ الانطلاق إلى السياسة التي انتهجت في التوظيف.

سيادة الرئيس، معشر الحضور الكرام، لن يكون هناك إصلاح مالم تؤخذ بعين الاعتبار مقومات هذا المجتمع وخصوصياته وأخص بالذكر الأمازيغية والعربية والإسلام، فالترقية تعني الجميع ولها شركاء ولا بد من التنسيق والانسجام بين جميع الشركاء وأخص بالذكر الأسرة والمدرسة والمسجد والمجتمع ككل. ولا جدوى من تغييب أحد هذه العناصر، ففي الوقت الذي كان فيه المجتمع متماسكا ومتضامنا في الستينات والسبعينات أعطت المدرسة نتائج حسنة ومعتبرة بالمقارنة مع ما يحدث الآن، لأن التعليم في ذلك الوقت كان له محتوى وطني.

السهبية، وتنظيمها واستغلالها في إطار السياسة العامة للعقار الفلاحي الوطني، لما لها من أهمية في بعث نشاط التربية الحيوانية ومكافحة التصحر، ودعم المحافظة السامية لتطوير السهوب بكافة الوسائل المادية نظرا إلى ما تلعبه من دور في تنمية المناطق السهبية عبر الوطن.

وفي إطار المالية المحلية، يمكن البلديات السهبية استغلال الأراضي الرعوية المستصلحة وإيجارها الموالين لدعم ميزانيات البلديات المعنية.

وأغتنم هذه الفرصة لأسأل: متى تسدد ديون البلديات العاجزة؟ وهي النواة الأولى للتنمية المحلية، كيف يمكن الانطلاق في التنمية الفعلية؟

وزيادة على هذا، توجيه العناية الكاملة إلى الحركة الرياضية والشبابية والحرص على دفع المسؤولين المحليين إلى بذل جهد أكثر قصد النهوض بواقع الرياضة المتدني، واجتثاث الشباب من الآفات الاجتماعية في محاولات إيجابية، كتفعيل دور الشباب مثلا وتوفير الوسائل البيداغوجية كالإنترنت للمناطق الداخلية للوطن، والاستغلال الأمثل للموارد المالية الموجهة إلى الجمعيات الرياضية والشبابية.

وشكرا سيدي الرئيس.

الرئيس: شكرا للسيد عبد العزيز حمام، وأحيل الكلمة إلى السيد حسن مرزوق.

السيد حسن مرزوق: سيادة الرئيس،

سيادة رئيس الحكومة،
السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي النواب،
السلام عليكم.

أحصر تدخلتي هذا في موضوع التربية وأقول:
ككل مرة يراد فيها إصلاح المنظومة التربوية تتعالى

العمل التربوي وتعرقلها كارتباط العملية بأهداف موضوعة سلفا وكون القرارات صادرة من جهات خارج المؤسسة التربوية، وأخص بالذكر القيادة السياسية.

6 - إعادة النظر في القانون الأساسي للغة الأمازيغية، التي اعترفت بها الدولة كلغة كل الجزائريين. وإعادة النظر في القانون الذي يسير المعلم خاصة في هذه اللغة المعزولة، وشكرا.

الرئيس: شكرا للسيد مرزوق، وأحيل الكلمة إلى السيد يوسف ناكت.

السيد يوسف ناكت: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس،
السيد رئيس الحكومة،
السادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي النواب،
السلام عليكم.

بعد اطلاعنا على برنامج الحكومة واستماعنا لعرض السيد رئيس الحكومة، فإن الملاحظات التي يمكن تسجيلها على هذا البرنامج هي:

- إنه برنامج نظري عام امتاز بالشمول والعموم.
 - اتسم بعدم تحديد الأهداف المنتظر تحقيقها والوسائل المادية والبشرية المرصودة لها وزمن تنفيذها، حتى نستطيع أن نقيم حصيلة الحكومة مستقبلا تقييما موضوعيا.
 - الإطناب وتكرار محتوى خطب وتدخلات السيد رئيس الجمهورية دون تحديد أدوات تنفيذ التزاماته في تجسيد برنامجه ميدانيا من الحكومة.
 - السطحية في تناول الجانب الاجتماعي.
 - اعتماد ثلاثة محاور في الجانب الاقتصادي كحتمية لا بديل لها والاستسلام لها، وهي الخصوصية والمشاركة والعولمة.
 - التطرق بصفة عرضية إلى مجابهة التهرب الضريبي.
- سيدي الرئيس،

إذن لا يكمن الضعف فقط في مستوى هذا الشخص بل يتعداه إلى أسباب أكثر تشابكا وتعقيدا، وأذكر من بينها:

- 1 - تغييب دور المعلم في اتخاذ القرارات ووضع البرامج.
- 2 - إهمال عنصر الدافعية في العمل التربوي.
- 3 - اختلاق صراع وهمي بين النخب المفرنسة والمعربة ومن ثم إقصاء النخبة ككل.
- 4 - غياب سياسة واضحة في التكوين من أجل خدمة المخطط الوطني للتنمية.
- 5 - غياب إستراتيجية نزيهة في التوجيه المدرسي والمهني الذي يعتمد أساسا على منطق العدد، وكثيرا ما يوجه التلاميذ إلى الحياة العملية التي تعني الشارع والبطالة.
- 6 - اعتماد متغيرات تخدم المصالح الآنية لبعض الجهات.

وعلى ضوء ما سبق ذكره وما ورد في هذا البرنامج، أقترح ما يأتي:

- 1 - تحسين صورة المعلم والأستاذ في المجتمع وذلك بإعادة تقييم العلاقات بينهما وبين المسؤولين وإشراكهما أكثر في القرارات المتعلقة بعملهما.
- 2 - إقرار جدول خاص وموحد للرواتب لجميع المدرسين يتفاوت فيه العائد الاقتصادي على أساس المردود والخبرة والدور المنوط بهم في المجتمع. فمن غير الممكن أن يؤدي المربي دوره وهو في أشد الحاجة إلى الحاجات الضرورية كالإيواء والملبس.
- 3 - الاتجاه إلى اللامركزية في إدارة شؤون التعليم.
- 4 - إعادة النظر في الخرائط المدرسية والجامعية وإنشاء مدن جامعية جديدة على أساس عادل ووفق التوازن الجهوي وليس على أساس المحاباة والمسؤولية في الحكومة. فلماذا لا يؤسس مثلا قطب جامعي للجنوب الكبير في تمنراست أو في البويرة وبرج بوعريبرج باعتبارهما بوابات بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب؟
- 5 - تحاشي الأسباب التي تعطل وتعرقل استقلالية

التخفيف من الضغط على الجامعات المجاورة، فإن ترقية المركز الجامعي إلى صف الجامعات أصبحت أكثر من ضرورة خاصة وأنه يحتوي على إمكانيات التوسيع والاستيعاب.

سيدي الرئيس،

إن تركيز برنامج الحكومة على الخوصصة والمشاركة والعلومة وتبنيها، هذه العولمة التي لا يجب الاستسلام لها بل الاستعداد لمواجهةها بما يخدم مصالح البلاد، وإن شروع الجزائر في برنامج واسع للإصلاحات الاقتصادية، قد أفرز تضحيات كبيرة على المستوى الاجتماعي، ويصبح حل المؤسسات في إطار الإصلاحات وخصصتها لا معنى لهما أمام أملاك عمومية لمؤسسات محللة منذ سنوات عرضة للتخريب والاستعمال غير الشرعي والتآكل بفعل العوامل الطبيعية بسبب عدم استعمالها.

سيدي الرئيس،

كيف نقنع ذلك العامل، الذي حلت مؤسسته وأصبح في بطالة مفروضة، وهو يمر يوميا على أطلال تلك التجهيزات والإمكانيات التي أفنى عمره من أجل إقامتها وكانت المصدر الوحيد لرزقه؟ كيف نقنعه أننا نصلح ونستثمر ونشغل ونعش الاقتصاد الوطني؟

إن هذا الإهمال يحتاج إلى قرار سياسي يفرض على الحكومة كسلطة تنفيذية تحمل مسؤولياتها كاملة في الحفاظ على الأملاك العمومية لهذا الشعب والقضاء على التماطل المفتعل من المصنفين لأغراض تجارية شخصية وغياب الدولة في مواجهة تعسف الشركات القابضة.

وكمثال على هذا الإهمال أذكر المؤسسات المحلية بولاية الشلف ومنها على سبيل المثال:

- 1 - المؤسسة الوطنية لأشغال البناء بتنس التي تم حلها منذ سنة 1998.
- 2 - المؤسسة الوطنية للخضر والفواكه التي تم حلها منذ فيفري 1997.
- 3 - وحدة الشلف لصناعة الأقمصة، التي تم حلها في

إن مواصلة تبني الحكومة الأولوية في تطوير المنظومة التربوية والتكوينية والجامعية، بالشروع في إصلاح عميق، تتطلب فتح الملف مع التقييم الموضوعي بالتجرد من كل اعتبار سياسي وتبسيطي للأمر أو أحكام مسبقة ونعوت مختلفة كالكارثية والتسويد وغيرهما. وفي انتظار تحقيق ذلك بات من الضروري اتخاذ قرارات وقائية لمعالجة وضعيات استثنائية نتجت عن الخلل الموجود في المنظومة القانونية للقطاع التربوي غير المنسجمة مع القطاعات الأخرى، كوزارة المالية والميزانية والمديرية العامة للتوظيف العمومي، ومنها:

- تجميد المناصب المالية منذ سنة 1995.
- الإكثار من مناشير المديرية العامة للتوظيف العمومي المعرقة لتسوية وضعيات عالقة بالقطاع.

وعليه، بات من الضروري تسوية وضعية الموظفين المؤقتين العاملين بالقطاع منذ سنة 1991 بترخيص استثنائي من المديرية العامة للتوظيف العمومي، والذين تأخر إدماجهم لأسباب متعددة خاصة أنهم غطوا العجز في ظروف صعبة واكتسبوا خبرة ميدانية لأكثر من عشر (10) سنوات.

- تسوية نهائية لوضعية أساتذة التعليم الأساسي (الطور الثالث) العاملين بالتعليم الثانوي منذ سنوات.

- تسوية وضعية أعوان الوقاية والأمن ما دامت مناصبهم المالية موجودة بالخرائط الإدارية لكل مؤسسة.
- تشخيص المناصب في المسابقات والتوظيف لتغطية العجز التربوي والإداري الذي تعانيه المنظومة، خاصة بالمناطق النائية.
- مساهمة وزارة التضامن في دعم جدي للمطاعم المدرسية والنقل.

- الرجوع إلى نظام الداخليات خاصة بالتعليم الثانوي.

- مواصلة الحوار في الأسرة الجامعية لتجنب الاضطرابات، ومواصلة وتيرة إنجاز الهياكل القاعدية لتفادي الضغط مستقبلا، وتحسين الخدمات الاجتماعية مع التركيز على التأطير التربوي والبيداغوجي. ونظرا إلى الموقع الإستراتيجي الذي تحتله ولاية الشلف في

جانفي 1997.

4 - الديوان الجهوي للتموينات والمصالح الفلاحية.

ويمس نفس الإهمال العقار الفلاحي والمؤسسات الإنتاجية، وكمثال على ذلك آلاف الهكتارات بين ولايتي الشلف وعين الدفلى وبالتحديد بوادي الفضة التي تغمرها المياه سنويا منذ الثمانينات. مما أصبح يشكل خطرا على السكان والطريق الوطني رقم 4 مؤخرا.

وعليه أقترح في المجال الاقتصادي ما يأتي:

- تحديد القطاعات الإستراتيجية والقطاعات الهامة التي تبقى ملكا للدولة عن طريق القانون، وذلك تطبيقا للمادة 17 من الدستور.

- رفض الخصخصة الشاملة وخاصة القطاعات والمؤسسات الناجحة.

- تنظيم النظام المصرفي وعصرنته.

- تطوير الجهاز الجبائي لمجابهة التملص الضريبي.

- توضيح الوضعية القانونية لكل أنواع الأراضي وذلك على أساس أن الملكية للدولة وملكية المنشآت لمنجزها، سواء أكانت بنايات أم مصانع أم مزارع أم وحدات غابية أم وحدات رعوية أو سياحية مع منح البيع والكرء والتوريث من يستغلها. ويبقى للدولة حق المحافظة على غاية الأراضي وحق قبض الأتاوى السنوية.

- توسيع شبكات المطارات وفتح مطار الشلف أمام الملاحة الجوية المدنية.

- تنشيط ميناء تنس بحوافز وامتيازات جمركية لاستغلاله أحسن استغلال.

- استكمال إنجاز موانئ الصيد الصغيرة بكل من دائرتي المرسى وبني حواء.

- الشروع في برنامج طموح يهدف إلى استغلال الغابات والأراضي الجبلية وتنمية الريف في إطار مشروع جبال الظهرة.

- تحقيق برنامج سكني طموح يعوض البناء الجاهز بصفة خاصة ويقضي على أزمة السكن ويخفض التكاليف ويضمن السكن الاجتماعي للفئات المحرومة بصفة عامة.

- إعادة النظر في التعليم الخاصة بتوزيع السكن

الاجتماعي بما يضمن السرعة والعدالة في التوزيع.
- اتخاذ قرار جريء وواضح لحل النزاع المطروح منذ سنوات بين البلديات والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط والمقاولين المنجزين لبرنامج السكن التطويري الذي طال حله.

- بعث برنامج طموح في الأشغال الكبرى للتخفيف من البطالة.

- تبسيط الإجراءات في تطبيق النصوص الخاصة بتشغيل الشباب، وضمان نجاعتها وعدالتها خاصة في تعاملها مع البنوك والضمانات المطلوبة، كالملكية العقارية وغيرها، والتي تعتبر بحق عائقا في طريق الاستثمارات الشبانية.

- إعادة النظر في أهداف الشبكة الاجتماعية بما يضمن المردود والإنتاج حتى لا تصبح منحة اجتماعية تربى الكسل والعجز في فئات شبانية في سن البذل والعطاء.

- إعادة النظر في شرط أداء الخدمة الوطنية في نظام عقود ما قبل التشغيل بصفقتها عقودا مؤقتة، فلا يشترط ذلك إلا عند إدماج المعني بصفة عامل دائم، مع توسيع قطاعات الاستفادة لأن النظام الحالي لا يخدم المناطق النائية والريفية المحرومة.

- تجميد تعليمية وزارة الشباب والرياضة، التي تمنع الجمعيات الشبانية الوطنية على مستوى الولايات من الاستفادة محليا من الصندوق الولائي لدعم مبادرات الشباب، والتي نعتبرها تتعارض والقوانين المعمول بها في هذا الإطار.

وأسأل: ما هي فعالية المجلس الأعلى للشباب في معالجة قضايا الشبان، خاصة بالصيغة التي يسير عليها حاليا؟

سيدي الرئيس،

يستدعي تبني الحكومة أسلوب الحكم لتحقيق دولة الحق والقانون في إطار الشفافية وتعميم المشاركة من جهة وإدخال التجديد على الإدارة من جهة أخرى بإعادة الاعتبار إلى الخدمة العمومية، توخيا للقضاء على الممارسات والمحاباة والرشوة والتعسف في استعمال

الاتفاق مع الجيش الإسلامي للإنقاذ سيمس الجانب الاقتصادي، فقد يعتني الذين كانوا في الجبال بالميناء والطريق الوطني رقم 77 وبإتمام السدود ماداموا يطلبون العفو الشامل، لكن نسي أنهم سعدوا إلى الجبال قصد التهديم. وعليه، أحث السادة الوزراء المعنيين بالأمن على الاعتناء بولايتنا وإن لم يكونوا منها.

أما فيما يتعلق بالأمن، فتتذكرون، أيها الاخوة، خطابات الرئيس الراحل "هوارى بومدين" عندما تكلم عن المؤامرة ضد الجزائر وعن أعداء الجزائر. وتتذكرون أيضا، أيها الاخوة، المؤامرة والحرب العالمية ضد العراق والحصار العالمي ضد ليبيا والحرب العالمية ضد يوغسلافيا. ولا أقول الحرب الأهلية في الجزائر-كما يسميها البعض- بل الحرب العالمية في الجزائر بواسطة الإرهاب. وهذه مؤامرة ضد هذه البلدان، ولقد تكلمنا عن بلدان ساندت الإرهاب، وهي: فرنسا، المغرب، بريطانيا، إيران وغيرها. وبهذا الصدد، أ طرح الأسئلة الآتية:

- لماذا وجود أقمار صناعية أوروبية، إيطالية، فرنسية وإسبانية للتجسس العسكري على الجزائر؟
- لماذا إجراء المناورات العسكرية في البحر الأبيض المتوسط؟
- لماذا فرض الحصار على الأسلحة للجزائر؟
- لماذا تكالب المنظمات غير الحكومية؟
- لماذا "الترويكاً"؟
- لماذا سكوت بعض الأحزاب؟

وبالنسبة إلينا فقد حاربنا الأصولية الإسلامية وتبني تعطيل المسار الانتخابي، كما أننا حاربنا الإرهاب الإسلامي وتبينا قانون الرحمة وقانون الوثام المدني وقرار رئيس الجمهورية الذكي والشجاع المتعلق بالعفو الشامل وتبني كل التائبين، فلا مشكل في ذلك.

وبعد الوثام والعفو الشامل عن الإرهابيين، وهم ظالمون ومنهزمون، نتمنى أن تعيش عائلات ضحايا الإرهاب وعناصر الدفاع الذاتي معززة مكرمة.

السلطة، توضيح نظام الحكومة ليتضح الاختيار بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني.

ويحتاج أيضا الحكم الراشد المشار إليه في البرنامج إلى مسؤولين راشدين في كل مستويات الدولة.

وهذا ما لم ترق إليه الممارسات اليومية للمسؤولين والأطر المعتمدة في كيفية تقييم الرجال وترقيتها والمقاييس المعتمدة لذلك.

وفي الأخير أتمنى التوفيق للطاقم الحكومي في مهامه، بما يخدم الصالح العام وشكرا.

الرئيس: شكرا للسيد يوسف ناحت وأحيل الكلمة إلى السيد رشيد جزار.

السيد رشيد جزار: بسم الله الرحمن الرحيم. والسلام عليكم.

نهنيئ السادة الوزراء ونقول إن رئيس الجمهورية قد أحسن الاختيار.

فيما يخص برنامج الحكومة، فما هو بالنسبة إلي الإ بيان سياسة عامة أو خطاب رئيس الجمهورية. وإن كان التقويم، الذي يركز على نقاط الضعف ونقاط القوة للاقتصاد الوطني وللمجتمع الجزائري، ننتظر نتائجه مع قانون المالية التكميلي المقبل فالمشكل لا يكمن في برنامج ولا في ملايين الدولارات التي نضعها تحت تصرف هذه الحكومة، بل يكمن في اختيار الرجال.

فقد كنا ندعي أن "الرجل المناسب في المكان المناسب" لكن ذلك لم يحدث أبدا ولا أظنه يكون في أقرب الآجال.

فإذا أراد حاليا شخص ما وظيفة أو ترقية أو منصباً فيجب أن يكون لديه راع.

بالنسبة إلى التنمية في ولايتنا لقد كنا عازمين على أن

أما بالنسبة إلى الدفاع الوطني، فالجميع يشكر الجيش الوطني الشعبي أيها الإخوة بينما يتحدث البعض عن الحكم العسكري والبعض الآخر عن وجود الديوان الأسود، لكن الذين يتكلمون عن هذا الأخير هم الذين تسببوا في تفكيك مصالح الأمن مما سمح للإرهاب بالانتشار.

نحن نعتزف بأن الجيش الوطني الشعبي في الجزائر -مثلما هو الأمر في تركيا- هو المحرك الأساسي للديمقراطية وهو الذي دافع عن الجمهورية.

وبالنسبة إلى الغرب فإن بومدين والشاذلي كانا عقيدتين وزروال كان جنرالاً، لكن ليس كديغول الذي يقال عنه إنه جنرال مثل بينوشي. لقد نسوا فرحات عباس وبن بلة وكافي وبوضيف ونسوا بوتفليقة الذي ربما يقولون عنه إنه كان رائداً في جيش التحرير الوطني لكنه ليس جنرالاً مثل بن علي أو مبارك، مع أننا لا نقول هذا للغير أبداً.

أيها الإخوة، نتمنى في برنامج الحكومة أن يكون تحديث الجيش الوطني الشعبي وتجهيزه لكي يحارب الإرهاب أكثر ويدافع عن الجمهورية، ونتمنى أن يمتحن الجيش الوطني الشعبي، وأن يتمكن المعنيون بالخدمة الوطنية من العمل وإن لم يؤدوا هذه الخدمة الوطنية. كما نتمنى أن نتفاوض مع الحلف الأطلسي للدفاع عن البلاد حتى تسود الديمقراطية الجزائرية أكثر وتدعم، فلسنا أفضل من تركيا. والسلام عليكم.

الرئيس: أحيل الكلمة إلى السيد الصادق مختاري.

السيد الصادق مختاري: شكراً سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

الإخوة النواب،

السادة الصحفيين،

السلام عليكم.

وخطنا السياسي في التجمع الوطني الديمقراطي واضح منذ البداية لم يتغير.

فيما يخص العلاقات الخارجية، نشكر السيد رئيس الجمهورية على تحسين العلاقات بجيراننا (فرنسا وإيطاليا والمغرب وتونس) وعلى تحسين علاقاتنا بأصدقائنا في الخليج وفي أمريكا. كما نشكره على نجاح القمة الإفريقية وعلى العمل الذي أنجز لإنجاح القمة الإفريقية الأوروبية ونتمنى تحسيناً أكبر للعلاقات مع فرنسا، ولم لا نتفاوض معها للاندماج في الفرنكفونية ونطلب منها الاعتذار عن جرائمها ضد الإنسانية التي ارتكبتها خلال مائة وثلاثين سنة؟

وللعلم، باستطاعتنا التفاوض حتى مع إسرائيل وتحسين علاقاتنا بها لصالح الجزائر وفلسطين معاً فإسرائيل لم تفعل بنا ما فعلته الجماعة الإسلامية المسلحة.

أما الإخوة الذين شكلوا لجنة لمراقبة من يصفحه رئيس الجمهورية فليستطلعوا إلى راعيهم إيران، التي كانت تشتري الأسلحة من إسرائيل أثناء حربها ضد العراق، وتذكرون أيها الإخوة "الإيران قايت".

وأذكر مثال تركيا التي لها علاقات بإسرائيل لكنها ليست ضد فلسطين.

أيها الإخوة، لسنا أكثر من الفلسطينيين ولا أكثر عروبة من بورقيصة، الذي تكلم عن هذا في الخمسينات أو الستينات، ولا أكثر من السادات.

وعليه، يكمن المشكل في أن البعض يستعملون فلسطين كسجل تجاري مثلما استعملوا الثوابت، لكن الشعب ليس غيبياً، والشعوب العربية لم يكن في وسعها طلب محاربة إسرائيل لأن عدوها آنذاك لم يكن إسرائيل بل كانوا حكامهم. فكيف تطلب الشعوب العربية محاربة إسرائيل وحكامها ليسوا ديمقراطيين وهم العدو الحقيقي لها؟!

سيدي رئيس الحكومة، نريد دولة يحس فيها المواطن بأنه محمي، ويحس فيها كل إطار وفي أية مؤسسة -دون استثناء- بأن ما يرقيه ويرفعه هي كفاءته وخبرته وجهده وهي التي تعطيه الامتياز والجائزة، أما أن يرقى الهاتف والدعوة وما إلى ذلك الإطار في مؤسسة ما فاسمحوالي هذه ليست أخلاق الدولة التي تبشر بالخير. ونحن نبحث عن الدولة ذات العزة والكرامة والأنفة، أقول للذين نصبوا أنفسهم وكلاء بالمجان للعدو التقليدي لنا بغية رعاية مصالحنا: هداكم الله. والله إن عدو الأمس هو عدو اليوم وكما كان بالأمس عديم الخير فلا خير فيه اليوم أيضا وما مثال رواندا عنا ببعيد.

السادة الوزراء، السيد رئيس الحكومة، اسمحوالي بأن أخطبكم بلسان الصدق والحرص على هذا الوطن العزيز المجروح، واسمحوالي بأن أخطبكم ومن خلالكم حكامنا وحكامكم لأقول لهم بكلمة الجزائري الفصيح الصريح: منكم تكون البداية وإلا فوالله لن يتغير شيء بعدكم. فعندما يحس كل مواطن أن من يحكمه نزيه ويجسد فعلا حب الوطن فلن يحدث أي شيء.

كما أننا نصبو إلى برنامج يجسد دولة البرامج والمخططات، فالبلاء الكبير الذي أصبنا به أن كل تصرفاتنا -تقريبا- خاضعة للآنية وللطبع والمزاج والهوى والتأثر... إلخ. لذا نريد دولة المخططات المتنوعة والبرامج الطويلة والمتوسطة التي تتواصل رغم ذهاب رجال ومجىء آخرين، ولأبأس في ذلك كله من وقفة البناء الذي قبل إكمال الحائط الذي يبنيه يقف ثلاث مرات أو أربع ليتفحص ما أنجزه.

ونطمح إلى برنامج يجسد حقيقة الدولة من خلال عقلية التداول أو التعاقب على السلطة، لأن المصيبة التي ابتلينا بها هي أن المدير الذي يأتي يهدم كل ما بناه سابقه وكذا الوزير الذي يخلف الآخر وهكذا.

وعليه، نطمح إلى دولة يكون فيها التعاقب في المناصب تعاقب تكميل وتكامل واستمرار. وبهذا تستمر الدولة

يسود هذه الأيام في مستوى الخطاب الرسمي العالي جو في منتهى الصراحة، وسوف أتكلم اليوم في ظلها وأبين جملة من الحقائق السابقة والحاضرة والمنتظرة بغية وضعها بين أيدينا وبين أيدي الشعب.

هذا هو البرنامج الثالث الذي يعرض علينا خلال النصف الأول من عهدتنا البرلمانية، فلقد عرض البرنامج السابقان علينا في يوم من الأيام ووعدنا بأننا عندما نبلغ هذه الفترة سيكون الجميع قد سكنوا وتوظفوا ورفع عنهم الغبن ويعيشون عيشة رغدة لكن ما تحقق لا يشجع أبدا. فأين يكمن الخلل؟

إن الخلل لا يكمن في هذه الأوراق ولا في هذه الكلمات ولا في هذه الأرقام، ولو أعد أي واحد منا برنامجا لما أعد ربما أحسن أو أسوأ من هذا البرنامج. فأين يكمن الخلل إذن؟

إن البرنامج الذي نصبو إليه نحن ممثلو الشعب، والذي يصبو إليه الشعب من ورائنا، هو برنامج دولة. وقبل أن تقدم لنا أي أوراق أو إحصائيات أو وعود، فإننا نصبو إلى ثقافة دولة وإلى أخلاق دولة وممارسات دولة وتقاليد دولة، هذه الدولة التي يحس فيها كل مواطن أو إنسان مهما كان مستواه بأنه مصان ومحمي وأنه -كما قال بعض الإخوة- في حيزه الطبيعي. إذن، ينقصنا هذا المفهوم الحضاري للدولة، وإذا لم يوجد هذا فيبقى كل كلامنا -مع كل احتراماتي- من قبيل اللغو ليس إلا. أما إذا تحققت فينا تقاليد الدولة هذه التي نتطلع إليها ونلح على وجودها، نستطيع آنذاك التطلع إلى أشياء أخرى، ومثلما نطلب من الفرد أن يكون صادقا ونزيها وأن يفني بوعوده وألا يكون لصا نطلب كذلك من هذه الدولة أن تكون بهذا المستوى. فبعد أربعين (40) سنة -تقريبا- من الاستقلال لم نحقق شيئا من هذا وما حققناه ليس مشجعا، وما نزال لا نعرف إن كنا نتكلم العربية أو الهندية أو اليونانية أو غير ذلك. كل هذا وأكثر منه، من شخصية وكرامة وأنفة وعزة، يضيع عندما تضيع المعاني الحقيقية والفعالية للدولة.

لهذا يلزمنا قرار شجاع في قضية الأرض. وكفانا ترك أرضنا بورا ولجوؤنا إلى اقتناء أتفه المواد التي كانت في الماضي مكدسة في أسواقنا فأصبحنا نشترينا بأسعار باهظة وندفع فيها مالنا ودمنا بل وتربطنا بعلاقات أخرى.

وعليه، أقول بكل شجاعة ومسؤولية: لقد أحيل علينا قانون بيع وإيجار الأراضي الفلاحية. فما مصير هذا القانون، السيد رئيس الحكومة والسيد الوزير المعني؟

أنا أعرف أن هذا القانون لا غبار عليه ويتمشى مع النفسية الطبيعية للإنسان الجزائري الذي عندما يملك يعمل. ولا تكون خدمة الأرض بذهنية المكتب بل للأرض ذهنية أخرى تخدم بها وحب آخر، فلا يحس الإنسان معها بالوقت ولا بما دفعه ومالم يدفعه. لهذا عندما يملكها يعرف ما يفعله...

الرئيس: شكرا. وأحيل الكلمة إلى السيد محمود المراوي.

السيد محمود المراوي: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وأصحابه. أما بعد:

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة وأعضاءها،
زميلاتي، زملائي، الصحافيين والنواب،
السلام عليكم.

هذا رابع برنامج حكومة يقدم للمجلس الشعبي الوطني، وسيسعى إلى جعل الجزائر جنة لو يمثل. وللعلم البرنامج الأول أيضا تضمن مستقبلا سعيدا فجاءنا بإعادة الجدولة، أما الثاني فقد جاء بالتخطيط لإعادة الهيكلة التي أعترف أنها مهمة دنيئة لرئيس الحكومة السابق، فانجر عنه غلق المؤسسات وتسريح العمال بينما الثالث، الذي قيل إنه موقت دام 15 شهرا، انجر عنه الركود الاقتصادي. أما البرنامج الرابع فقد قلت لكم إنه سيجعل

وليس باستطاعة عاتيات الزمن أن تؤثر فيها. وأستطرد للحديث عن أمر ذي بال يدخل في هذه السياسة وفي هذا التوجه وهو القضاء. لقد ابتلي هذا الأخير في السابق بعقلية المركزية مما أدى إلى أن يكون كل شيء متركزا في العاصمة، فتحول القاضي إلى رجل أوراق عليه إرسال التقارير والأوراق وما إلى ذلك كل مساء إلى العاصمة. وانتزعت من القاضي مهامه الكبرى النبيلة وأصبح في المستوى المحلي يفصل فقط في قضايا الطلاق وما شابهها، أما القضايا الكبرى فهي متروكة للعاصمة. ولم نستطع فهم هذه العقلية. لهذا نود أن يعود القاضي، من خلال هذا البرنامج أو من خلال العقلية الجديدة، مادام الحديث عن التجديد موجودا، سلطانا فعلا في محكمته وفي ولايته وفي قضايها.

وتجدر الإشارة إلى أننا لاحظنا في الفترة السابقة ارتكاب جرائم اقتصادية كبيرة، ولذا نرجو من المسؤولين الحاليين ألا تمر بسلام هذه الجرائم في حق الوطن والاقتصاد وألا يتستر عليها فمن حق الشعب معرفة من خانته وتلصص على ماله وضيع ممتلكاته.

وأضيف دائما في باب القضاء أنني أتمنى مستقبلا ألا يصبح القاضي في ولايته أو في بلديته يسجن ويفرج بأمر يأتيه من العاصمة أو بهاتف يتلقاه من هذه الأخيرة.

إن القاضي حر أمام ضميره وعقله، فاتركوه وشأنه وسيكسب لكم ثقة هذا الشعب في هذه الدولة، فلا يوجد ما هو أقبح من الإحساس بمرارة الظلم. اتركوا القاضي مع ضميره وخالقه ليرفع الظلم عن الناس ويؤدي مهمته وحده وفق ما يخوله إياه القانون.

ومن الأمور التي أود التطرق إليها، وهي من الوسائل التي إذا أخذناها بعين الاعتبار ترفع الغبن عن الشعب، هي قضية الفلاحة. لقد قلت سابقا وأقولها اليوم: إننا ربما الشعب الوحيد الذي يخدم أرضه وهي لا تخدمه والسبب يعود إلى أننا أخضعنا أرضنا لتجارب عديدة وجعلناها، كما قلت سابقا، كالفأر الأبيض محل تجارب.

- 1 - على الحكومة منح صفة الشهيد لضحايا الإرهاب مثل أولاد الشهداء والمجاهدين الذين حرروا البلاد.
- 2 - أقبل فكرة الحكم الراشد من حيث المحتوى لا من حيث الإجراء.

وفيما يخص العدالة، كيف تريدون الحلم بعدالة مواطنة (Justice citoyenne) في حين يكون العفو الشامل عمن حرقوا وقتلوا الأطفال والنساء والرجال والإطار المسجون بريء؟!

- 3 - إعداد قانون أساسي لموظفي الولايات كالولاية ورؤساء الدوائر وكذا الموظفين السامين في الولايات، لأن تعيين الولاية أصبح يعني أشخاصا لا علاقة لهم بهيئة الوالي ولا أود ذكر الأسماء كما قال السيد الرئيس.

وفيما يخص وسائل الإعلام، كالتلفزة والإذاعة، لقد أخذنا علما فلتفتح أمام رجال السياسة وأحزاب المعارضة شرط أن تكون معارضة بناء، أيها الإخوة.

أما فيما يخص قطاع الفلاحة فأتمنى أن يقدموا لنا في أقرب وقت ممكن القانون المتعلق بالأراضي الفلاحية لمناقشته، إذا أردتم نمو في القطاع الفلاحي.

أما فيما يتعلق بالبطالة، أطلب من السيد بن بيتور أن يتناول هذا الملف بجدية، لأن هذا البرنامج لم يتطرق إليه بتاتا.

وأسأل السيد رئيس الحكومة: لماذا لم تصادق الجزائر على اتفاقية منع تمويل الإرهاب؟

وعند تصفح هذا البرنامج نجد أن قوانين عديدة ستحال على المجلس الشعبي الوطني. جميل هذا، فسيكون لدينا نحن النواب عمل لقد بقينا دونه. وعليه، أحيلوا علينا هذه القوانين حتى نناقشها.

أصل إلى الفصل الثالث المتعلق بالعفو الشامل.

الجزائر جنة في المستقبل إن شاء الله لو يمثل. وللعلم فأنا أقبل هذا البرنامج ولا أقبله، فأنا لا أقبله لأنه برنامج حزب سياسي وبرنامج من يرشح نفسه للانتخابات الرئاسية، أما قبولي له فراجع إلى أنه انتحال نسخة لبرنامج المرشح القادم للانتخابات الرئاسية سيد أحمد غزالي وبإمكاني تقديم الدليل. إنها نقاط كاملة منقولة.

وعند اطلاعي على هذا البرنامج في ربيع ساعة اهدت إلى ذلك؛ لأنني مؤلف مشارك للجبهة الديمقراطية، خاصة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لكنهم لم ينقلوا كل شيء بل تركوا بعض "مناطق الظل".

والخص هذا البرنامج فأقول: إنه سياسة بوجه آخر وأتمنى إن شاء الله أن تمارسوها. وعلى رأس أعضاء الحكومة السيد بن بيتور الذي أقدره كثيرا، فقد كنا زميلين في وزارة الصناعة، لكن لقد أدهشني تقديم السيد أحمد بن بيتور لبرنامج خال من الأرقام وأجال الإنجاز مع أنه رجل ملفات ورجل علمي. لكنني صادفت في الصفحة الخامسة والثلاثين (35) الرقم 70 (وهو الرقم الوحيد) وكنت أظنه رقما يبعث الأمل. لكنني عندما وجدته يعني 70% من ديننا العمومي بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام أصبت بخيبة الأمل. وأكرر أن هذا البرنامج غير محدد في الزمان، وفي هذا الصدد أذكركم بعمي سليمان (القائد أحمد) رحمه الله الذي قال عندما أعدنا المخطط الرباعي الأول الطموح: ليكن في أربع سنوات أو في عشرين سنة فلا بأس في ذلك. إذن هذا هو البرنامج المعروف علينا ولهذا قلت إنه برنامج حزب سياسي هو الجبهة الديمقراطية، وحرر من منظرين في الاقتصاد هما: السيدان عبد اللطيف بن أشنهو وحميد تمار، وهما زميلان سابقان لي وأقدرهما كثيرا. وقد كنا في سنوات الستينات والسبعينات نعدّ النظرية الاقتصادية.

وفي غياب الأرقام والتحديد، كيف يمكننا مراقبة هذه الحكومة مستقبلا؟!

من جهة أخرى أقترح ما يأتي:

لكن، سيدي الرئيس، في الوقت الذي تتظافر الجهود من أجل دعم الأهداف النبيلة لمسار الوثام المدني، نسجل وللأسف مواقف سلبية لبعض الأوساط ناتجة عن اعتبارات سياسية ترمي إلى زرع الشك في قدرات وعمل الهيئات المكلفة مباشرة بتطبيق سياسة الوثام المدني. وأغتنم هذه الفرصة المتاحة لي اليوم لأحيي جميع الرجال الذين يبذلون جهوداً جبارة من أجل تجسيد الوثام المدني حتى بالتضحية الجسدية، وعلى رأسهم أفراد الجيش الوطني الشعبي ومختلف أسلاك الأمن.

وأؤكد مرة أخرى، سيدي الرئيس، استعدادنا لمحاربة المجرمين الذين لم يستجيبوا لنداء فخامة رئيس الجمهورية.

سيدي الرئيس، يولي برنامج الحكومة دعم دولة القانون أهمية خاصة. ولا يمكن، حسب رأينا، تحقيق هذا الهدف إلا بإعادة الاعتبار إلى الدولة واسترجاع هيبتها وصلاحياتها في كل المستويات، من أعلى هرمها إلى قاعدتها، مع اعتماد التحكم الصارم في تسيير الشؤون العمومية.

سيدي الرئيس، إن إصلاح الإدارة يشكل المحور الأساسي في تحقيق دولة الحق والقانون، والتحكم الفعلي في تسيير وسائل الدولة والنفقات العمومية. وتتطلب هذه العملية - حسب رأينا - إلغاء العديد من الهيئات غير الأساسية إن لم نقل الطفيلية وعلى سبيل المثال نذكر المجالس العليا، وإعادة النظر في تنظيم هياكل الإدارة في كل المستويات إذ نلاحظ أن الهياكل المركزية لبعض الوزارات قد أحدثت من أجل خلق مناصب لبعض المحظوظين وليس من أجل التسيير الأنجع لشؤون البلاد والمواطنين. وعلى سبيل المثال كيف نفسر إلغاء المديرية العامة للجماعات المحلية في وزارة الداخلية، وهي تؤدي دوراً أساسياً في سير البلديات والولايات؟

أما فيما يخص الإدارة المحلية فأرى من الضروري الإشارة إلى نقطتين هامتين، وهما:

لقد قال رئيس الجمهورية إن الأشخاص المطلخة أيديهم بالدم ستتم متابعتهم وبالمقابل يفرج عن الذين لم تلطخ أيديهم بالدم، وكنا متفقين معه لكنه اتخذ قرار العفو الشامل عن الذين قتلوا وما إلى ذلك. أنا أتأسف لذلك وأتساءل أيضاً، لأنه لا يوجد أي قانون - مهما كان الدستور - يسمح له باتخاذ مثل هذا القرار على حساب صلاحيات البرلمان.

ولم يسمح لأي برلمان في العالم بالعفو عن سفاحي الجرائم ضد الإنسانية.

خلاصة القول إن الإرهاب ليس قضية أمن بل هو قضية مجتمع مدني وقضية شعب. وألفت انتباه السيد رئيس الحكومة إلى درجة الفقر في الجزائر، فقد رأينا العدس يوضع في الواجهة والناس يلتقطون صوراً لهم معه. فتيقنوا أننا وصلنا إلى درجة من الفقر والبؤس يصعب تداركها. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس: شكرا السيد محمود المراوي، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد قارة.

السيد أحمد قارة: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

رجال الإعلام،

زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيدي الرئيس، إن دراسة برنامج الحكومة تأتي في ظروف متميزة من تاريخ البلاد مع تحقيق سياسة الوثام المدني، التي أعطت نتائج مرضية جدا تنعكس إيجاباً على وضعية هذا الوطن العزيز على الصعيدين الداخلي والخارجي، مع استرجاع الاستقرار والسلم ومكانة البلاد في المحافل الدولية.

- ثانيا: لقد ساهمت طرق تسيير العقار بصفة كبيرة في التنمية الفوضوية للمدن وعدم احترام القواعد العمرانية، ولهذا أقترح تغيير أسس هذا التسيير.

سيدي الرئيس، إن التضامن الاجتماعي لا يتم بمحاربة التهميش بين الفئات الاجتماعية فحسب بل يشمل أيضا وضع حد للفوارق الجهوية، مع تنمية منسجمة للبلاد ترمي إلى توازن جهوي حقيقي، فبعض مناطق البلاد تشهد تأخرا ملحوظا في كل الميادين وولاية تسمسيت التي أشرف بتمثيلها في هذا المجلس الموقر تشكل مثالا على هذه المناطق .

وأخيرا أتمنى التوفيق والنجاح للطاقت الحكومية في تأدية مهامه. وشكرا سيدي الرئيس.

الرئيس: شكرا للسيد أحمد قارة. نوقف أشغالنا، رفعت الجلسة.

**رفعت الجلسة في الساعة السادسة
والدقيقة الرابعة مساء**

1 - وجوب التنظيم العقلاني لإدارة الدولة على مستوى الولاية، مع:
أ - وضع حد لتضخيم تمثيل الوزارات.
ب - تقليص عدد الدوائر.

2 - إن تحقيق اللامركزية يؤدي حتما إلى إعادة النظر في التقسيم الإداري لسنة 1984 من أجل إيجاد جماعات محلية قادرة على ضمان سيرها بالاعتماد على وسائلها إذ أكثر من 1200 بلدية ميزانيتها عاجزة حاليا.

إن دعم اللامركزية يتطلب إصلاحا عميقا لنظام المالية المحلية بتغيير طرق توزيع حصيلة الجباية بين الدولة والجماعات المحلية، وتغيير القوانين الأساسية لمستخدمي البلديات.

إن نجاح الإصلاح الإداري مرهون بتوفير العنصر البشري. وفي هذا المجال يجب أن نضع قواعد موضوعية لتعيين الإطارات وترقيتهم مع تجنب ظاهرتي المحسوبية والجهوية اللتين أدبتا في الماضي إلى تهميش عدد كبير من الإطارات المؤهلة للدولة.

سيدي الرئيس، يتطرق البرنامج إلى سياسة المدينة وفي هذا المجال أسجل ملاحظتين:

-أولا: يجب، من ناحية التنظيم، أن نفكر في إعادة النظر في نمط تسيير المدن الكبرى دون أن نطبق عليها نظام العاصمة وقانونها.